من بين مسؤولي السياسة في الدول الأعضاء الأوروبية، بعد زيارات الدولة التي قام بها الرئيس السيسي إلى باريس وبرلين ولندن، لا يزال هناك القليل من الشك فيما يتعلق بأولويات الدول الأعضاء في علاقاتها الثنائية مع مصر. على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومن المقرر أن يغير الاتحاد الأوروبي طريقته في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في البلدان الشريكة عن طريق استبدال خطط العمل بأولويات الشراكة المشتركة، من المقرر استبدال الاستراتيجية القطرية لحقوق الإنسان والديمقراطية لمدة ثلاث سنوات بوثيقة أوسع مدتها خمس سنوات اعتبارا من عام 2016 فصاعدا. وتشكل صياغة هذه الأولويات والاستراتيجيات الجديدة نقطة دخول رئيسية لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في الانخراط في عمليات تشاورية مع الاتحاد الأوروبي، سواء في القاهرة أو بروكسل أو في عواصم الاتحاد الأوروبي. يجد المجتمع المدني نفسه يعمل في مساحة مقيدة بشكل متزايد. شهد العامان الماضيان في عهد السيسي حملة شاملة ـ ولكن في الوقت نفسه تعسفية ـ على المعارضة السياسية والاجتماعية، وانتهاكات واسعة النطاق ارتكبتها قوات الأمن التي تعمل دون تفويض تنفيذي، هذه ليست سوى عدد قليل من التدابير التي استخدمتها الدولة المصرية للحد من المجتمع المدني وإسكاته. يتفق معظم أصحاب المصلحة المحليين على أن قدرتهم على التأثير على عملية صنع القرار محدودة للغاية. لم تكن المشاورات الرمزية مع المجتمع المدني التي تنظمها الوزارات، بما في ذلك التضامن الاجتماعي والشؤون الخارجية والمالية،

Summarized by © lakhasly.com